

التطور الإداري في مدينة المكلا 1920-1967م

إدارة الهجرة والجوازات أنموذجاً

عادل صالح عبد الله اليماني *

الملخص

تعد حضرموت أفضل حالاً من غيرها من إمارات جنوب اليمن المحتل؛ إذ كانت فيها تنظيمات إدارية متقدمة نسبياً، وعلى الرغم من ذلك فإن الوضع الإداري ظل متموضعاً فلم يرق إلى مرحلة متقدمة. حدثت تطورات مهمة في السياسة البريطانية في جنوب اليمن، منها تغيير الوضع الإداري فيه، ففي أواخر عام 1935م بدأت الحكومة البريطانية التفكير في نقل إدارة عدن والمحميات من حكومة الهند البريطانية إلى وزارة المستعمرات بلندن. أصبح هارولد إنجرامس⁽¹⁾ مقيماً سياسياً في المحمية الشرقية بما فيها حضرموت، خلال الفترة من 1937-1944م، والذي تمكن بعد عقد اتفاقيات الاستشارة من إدخال تنظيمات سياسية واقتصادية في حضرموت. وفي هذا البحث سنحاول الحديث عن التطور الإداري في مدينة المكلا التي تعد عاصمة السلطنة القيعطية، والتي تنطلق منها جميع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أنحاء السلطنة المختلفة. وفيه أيضاً سيقدم الباحث عرضاً وثائقياً للتطور الإداري في مدينة المكلا وتحديداً عن التطور الإداري لإدارة الهجرة والجوازات مستعرضاً فيه الآتي:

- المفهوم العام للتطور الإداري.
- مفهوم الهجرة.
- أسباب إصدار الجوازات وعلاقته بشرق أفريقيا.
- مراحل تطور رخص أوراق السفر من حضرموت.
- الكلمات المفتاحية: حضرموت، الهجرة، الجوازات، شرق أفريقيا.

المقدمة:

إجبارية وجود رخص التنقل ودخول حدود الدول من جوازات سفر وشهادات لإثبات الشخصية، ولهذا فرض على حضرموت عامة اتباع النظام العالمي وإدخال الجوازات إلى حضرموت، وخاصة بعد استقلال دول شرق أفريقيا التي عانى منها الحضارم والعرب عامة ويلات الاضطهاد.

يعد هذا الموضوع جديداً في حد ذاته لعدم توافر مراجع محلية بتاريخ حضرموت تناقش هذا الموضوع من قبل، واطلاع الباحث على صحيفة الطليعة وحصوله على عدد من الوثائق غرس فيه الإصرار على الكتابة في ذلك.

اختيار الموضوع:

كانت صحيفة الطليعة هي المصدر الأساسي لاختيار

يعد موضوع الهجرة والجوازات من المواضيع الشائكة والمعقدة خلال فترة الاحتلال البريطاني في حضرموت عامة بشقيها القيعطي والكثيري؛ لارتباطه من جانب برغبة الحضارم في الهجرة والاعتراب وتعدد اتجاهاته، وبالذات إلى شرق آسيا وشرق أفريقيا منذ فترات موعلة في القدم، ومن جانب آخر استيطان هؤلاء المهاجرين واندماجهم في المجتمعات التي هاجروا إليها وحمل جنسيتها، والبعض الآخر أعرض عن حملها.

فرضت مراحل التطور العالمي وخصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تنقلات بشرية إلى

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة حضرموت.

الموضوع؛ لما احتوت عليه أعدادها لكثير من المقالات عن الهجرة والجوازات ومعالجة الحضارم في المهجر.

كان حصول الباحث على عدد من الوثائق الحافز على الإصرار على الكتابة في هذا الموضوع.

أهداف البحث:

التعرف على الآتي:

1- المعاناة التي تكبدها المواطن الحضرمي في سبيل الحصول على الجواز وإثبات جنسيته.

2- أساليب الاستعمار البريطاني، ومعاملة التفرقة بين أبناء حضرموت وأبناء الجنوب وخصوصاً أبناء عدن في الحصول على الجنسية وخاصة في شرق أفريقيا.

3- كيف حلت مشكلة حصول الحضارم على الجوازات وإثبات جنسيتهم، وخاصة بعد استقلال شرق أفريقيا في ظل المعاملة السيئة والتعسفية الأفريقية للحضارم والعرب عامة.

4- إضفاء الجديد للمكتبة الحضرمية واليمنية والعربية.

المنهج المستخدم:

استخدم المنهج الوصفي لعدم توافر الدراسات السابقة.

تحديد مفهوم الإدارة:

إن الإدارة قديمة قدم وجود الإنسان نفسه؛ ذلك أن الإدارة تعني تنظيم الجهود الجماعية للاستفادة من الموارد المتاحة لتحقيق أهداف محددة، وقد عرفت الحضارات القديمة النشاط الإداري وممارسته كلياً أو جزئياً.⁽²⁾

ويمكن تعريف الإدارة بأنها جهد جماعي لتحقيق هدف مشترك، لكن الإدارة نشاط متميز أضيق بكثير من كونه عملية التعاون الإنساني ككل، فكل دارس لعلم يتناول جانباً من هذا التعاون الإنساني، سواء كان في الاقتصاد أو السياسة أو غيرهما، ولكل ميدان مفاهيمه

الخاصة، ويمكن عدّها نسقاً أو نظاماً يتكون من بناء أو هيكل وعمليات ترتبط فيما بينها، وترتبط بالبيئة التي توجد فيها، وبناء على هذا النسق والعمليات التي تنظم في إطاره وتتشكل وتتأثر بالبيئة وبالمواقف والظروف التي توجد فيها.⁽³⁾

لم يتفق الكتاب والمهتمون بموضوع الإدارة العامة على تعريف جامع ومانع لمفهوم الإدارة، فوضع عدد من التعريفات، وعلى الرغم من تعددها وتباين الخلفيات العلمية ووجهات النظر في دراسة ظاهرة الإدارة العامة⁽⁴⁾ يمكن تصنيف هذه التعريفات إلى اتجاهات ثلاثة، هي:

الاتجاه الأول الربط بين الإدارة وتنفيذ السياسة العامة. الاتجاه الثاني: الربط بين الإدارة العامة والنشاط الإداري.

الاتجاه الثالث الربط بين الإدارة العامة والأجهزة الإدارية.⁽⁵⁾

هذه الاتجاهات الثلاثة عملت على إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وتخفيض حجمها وفك تشابك الاختصاصات فيما بينها من خلال تحديث الهياكل التنظيمية، والارتقاء بنوعية أداء تقديم الخدمات العامة وسبلها⁽⁶⁾

الهجرة إلى حضرموت:

تعد الهجرة العنصر الثالث من عناصر النمو السكاني، التي تسهم في التغيرات السكانية في أي منطقة من المناطق، إلى جانب المواليد والوفيات اللذين يشكلان العنصرين الآخرين، كما أنها عامل مؤثر في توزيع السكان وتركيزهم، سواء على مستوى الدولة أو تقسيماتها الإدارية. كما يترتب على الهجرة الدولية أو الداخلية تأثيرات تؤدي دوراً مهماً في الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي والوظيفي للسكان.

وقد أدت الهجرات الدولية المتعاقبة الداخلة إلى

السلطنة القيعيطية والمقصود بها (الهند، الصومال، الباكستانيين وغيرها) - موضوع الدراسة- إلى خلق ضغوطات لم تكن معروفة من قبل على الموارد المتاحة، كالموارد الطبيعية والخدمات المجتمعية والوظائف في الدولة.

الهجرة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، وهي غريزة إنسانية تمسك بها الإنسان من أجل البقاء، وفرضتها عليه ظروف مختلفة دفعته إلى الهجرة بحثاً عن الحرية والحياة الآمنة المستقرة. وتعددت وتباينت تعريفات الهجرة وذلك تبعاً لزوايا ورؤى مختلفة في الميادين.⁽⁷⁾

إن للهجرة أنماطاً مختلفة وكثيرة، لكن البحث يتناول قدر المستطاع الهجرة إلى حضرموت من غير أبنائها الأصليين:

لا تشكل الهجرة الأجنبية إلى حضرموت تهديداً للمصالح الوطنية أو القومية، غير أن تخوفات مواطني حضرموت المستقبلية قائمة لا تحتاج إلى دليل أو برهان، ومن التخوفات الواضحة للعيان أن زائرة أوربية قدمت إلى حضرموت ثم أطالت الزيارة، وخلالها زاولت عملاً خاصاً بها، حتى إذا ما احتجّت إدارة الهجرة والسياحة عمدت إلى تمديد فترة إقامتها واستخراج رخصة العمل. ومثال آخر قدم إلى حضرموت في الفترة الاستعمارية مواطن إيراني افتتح استديو للتصوير الفوتوغرافي اسمه (فرج هادي)⁽⁸⁾ ثم تبعه آخر وآخر فاستقروا في حضرموت. وهنا يطلب كاتب المقال من إدارة الهجرة والسياحة في السلطنة القيعيطية بأن تشد قبضتها وألا تخضع لأية تأثيرات أو ضغوط مهما كان مصدرها أو نوعها.⁽⁹⁾

وهذا التهديد يكمن في الآتي:

1- الهجرة واحتراف المهن: وهنا على الدولة حماية مواطنيها من مزاحمة العناصر الدخيلة بأن توقفهم عن مزاوله بعض الحرف والمهن التي تكون مورداً للرزق

لمواطنيها، وهؤلاء الأجانب يتبعون في مزاحمتهم غير المتكافئة ولا المشروعة أساليب لا يستطيع المواطن أن يجاريهم فيها، وأبرزها التضحية بالأجور في سوق العمل والعمل كسلعة، والعامل الوطني لا يستطيع قبول أجر منخفض؛ نظراً لالتزاماته العائلية والاجتماعية.

2- الهجرة والموارد المعاشية: تؤدي إلى الضغط على الموارد المعاشية للشعب بقوة تصل إلى درجة يصبح معها تحسن الأوضاع الاقتصادية صعباً وشاقاً، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار ارتفاعاً مصطنعاً؛ لأنه لم ينتج عن ارتفاع في مستويات المعيشة في البلاد.

3- الهجرة والاقتصاد:

تري صحيفة الطليعة في عددها (33) التي هي لسان حال المجتمع في حضرموت، أن المنافع الاقتصادية للهجرة الداخلة إليها أقل قيمة عند الناس؛ لأنهم لا يحبون التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يخشون أن يأتي بالضرورة مع الهجرة الداخلة، وترى أن المهاجرين يتجهون إلى الأعمال المردّة للريح ويحاولون السيطرة عليها، بل واحتكارها، بغض النظر عن مصلحة البلاد، ويتحكمون في المرافق التي يحتاجها المواطن، وينتج عن ذلك تركز هؤلاء الأجانب مالياً واجتماعياً⁽¹⁰⁾، وفي الوقت نفسه لا يدركون المنافع الحقيقية التي أوضح الاقتصاديون وجودها، غير أن الصحيفة لا تمنع من وجود المهاجرين الذين تستفيد منهم السلطنة القيعيطية، والذين لهم خبرة في سوق العمل، كالمعلمين على سبيل المثال، كالسوداني والمصري والأردني والسعودي.

4- الهجرة والتغيير الاجتماعي والثقافي:

يعد التغيير الاجتماعي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، ويمكن تعريف التغيير الاجتماعي بأنه

التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي ويلاحظ من خلال الزمن لدى فئات المجتمع وليس مؤقتاً، وبغير مسار حياة الأفراد. وكذلك بالنسبة للتغيير الثقافي الذي يطرأ على أجزاء الثقافة وبنائها أو في عناصرها الثقافية، سواء كانت مادية أو غير مادية. وتشمل كذلك التغيرات التي تحدث في أشكال النظام الاجتماعي وقواعده⁽¹¹⁾ وإن كانت تلك التأثيرات غريبة على المجتمع الحضرمي المنغلق، غير أن الاندماج معها يأتي في فترات زمنية مختلفة.

5- الهجرة وحقوق تملك الأجنبي:

من هو الأجنبي؟ يعرّف بأنه من لا يحمل جنسية الدولة التي هو فيها وفق أحكام قانون الجنسية الوطني⁽¹²⁾، هل من حق الدولة تقييد تملك الأجنبي للعقار؟⁽¹³⁾ تنص قوانين الهجرة وتنظيم الهجرة في الدول المختلفة بأن يبقى حق التملك مقصوراً على المواطنين من أهل البلاد الأصليين، ولكن القوانين التي أصدرت حديثاً تسمح للأجانب بتملك العقارات في مناطق تحددها الدولة.⁽¹⁴⁾ ويستدل كاتب المقال قائلاً: "ولنا في شرق أفريقيا وأختنا الجارة عدن لعبرة، عدن التي تعيش الآن الأزمة، أزمة الهجرة وما يتبعها من آثار، إننا لا نريد أن نكرر مآسي الآخرين، بل يجب أن نتعظ ونتلافى أخطاءهم".⁽¹⁵⁾

6- الهجرة والأقليات: أثبتت الأقليات الأجنبية على الدوام أنها وبالاً على المجتمعات إذا اتخذت منها الدول الأجنبية ذريعة للعدوان على أمن هذه الدول وسبباً للتدخل في شؤونها، أوراق ضغط وثغرات اختراق وتدخل لإعاقة تقدم الأمة ونهوضها وانعتاقها وانبعاثها الحضاري.⁽¹⁶⁾

ولتجنب تلك المخاطر المتوقع حدوثها طالبت الصحف المحلية بعد مؤتمر لكبار موظفي الهجرة والجوازات في سلطنتي حضرموت - قعيطي، كثيري - لتأمين مصالح العمال المحليين من الفوضى التي

حدثت من تسجيل العمال الذين سيعملون في مناطق التنقيب في الصحراء الشمالية بثمود، والتي تسرب من خلالها عدد من الأجانب من دون علم السلطات المسؤولة في السلطتين الحضرميتين.⁽¹⁷⁾

ولعدم توافر الخبرات الكافية لموظفي إدارة الهجرة والجوازات في السلطنة القعيطية في كيفية التعامل مع الوافد الجديد وما الحقوق القانونية للمهاجر، فرض هذا الواقع على ضابط الهجرة والجوازات الاستقادة من الخبرات البريطانية في عدن؛ إذ قضى فترة تقارب الشهر بين 2 ديسمبر 1959-3 يناير 1960م، لغرض تحسين أنظمة الهجرة بحيث تسير التطورات الحديثة.⁽¹⁸⁾

وفي العام نفسه قدّم مدير الهجرة والجوازات الضابط عيسى مسلم بلعلا⁽¹⁹⁾ مقترحاً خاصاً بقانون الهجرة وعرضه على المجلس السلطاني عام 1960م، والذي وافق عليه بعد مرور ثلاث سنوات ليكون أول قانون في السلطنة القعيطية تحت مسمى قانون مراقبة الأجانب⁽²⁰⁾، والذي بدأ العمل به منذ الأول من يوليو 1963م، وأول منشور لدائرة الهجرة والجوازات بعد التنظيم وتطبيق اللائحة رقم (1) بشأن إقامة الأجانب في الدولة القعيطية. وابتدأ من أول أبريل وضع مفتشين بدرجة ضابط لمراقبة الأجانب في المطارات والموانئ⁽²¹⁾، كما حد القانون الخاص بطلبات التوظيف من الهجرة التي كانت دائماً ما تثير القلق للمواطن.⁽²²⁾ وكذلك كان رجاء المواطنين من مسؤولي الدولة والمحلات التجارية والمهنية، أن يرتبطوا بقانون الهجرة لعام 1963-1964م لإعطاء الأولوية لأبناء البلد للتوظيف في الدوائر الحكومية من خريجي المدارس الحكومية وعن طريق مكتب الترخيم.⁽²³⁾

ميّز القانون طالبي دخول السلطنة القعيطية على ثلاثة أقسام، زوّار وشيّاح، وطالبي العمل. وحدّد للزوّار والشّياح شروطاً لدخول السلطنة ومدة للإقامة

فيها.

أما طالبو العمل فقال: "إنه جاء في القانون حماية للأيدي الوطنية العاملة، يحرم القانون مزاولة الأجنبي لأي مهنة في البلاد دون أن يكون حاملاً تصريحاً بالعمل، ولا تمنح مثل هذه التصاريحات إلا في الحالات التي لا يوجد فيها أحد من المواطنين يستطيع القيام بمهام العمل المطلوب." (24)

لكن السؤال الذي يوضع نفسه، مَنْ هم الأجانب الذين يحاولون الحصول على الموافقة لدخول السلطنة القعيطية؟

كتب حمزة لقمان مقالاً في صحيفة (القلم العدني) تسأل فيه: هل يعتبر العدني في حضرموت أجنبياً حتى يعامل بهذه المعاملة الشاذة في الوقت الذي يدخل فيه الحضرمي إلى عدن من دون فيزا؟ (25)

صحيفة الطليعة في عددها (136) أجابت بالآتي: أولاً: إنه لا توجد تعليمات صادرة من السلطنتين القعيطية والكثيرية بمنع دخول العدني إلى حضرموت إلا بفيزا.

ثانياً: إن الإدارة البريطانية الحاكمة في عدن هي التي جعلت من حضرموت بلداً مغلقاً، وفرضت هذه القيود بالنسبة لغير الحضرمي.

ثالثاً: إن قانون الهجرة الجديد قد أكد حق العدني (العربي) في الدخول إلى حضرموت من غير الحصول على الفيزا. (26) وبالمقابل لم تسمح السلطات في عدن للحضرمي بالدخول إليها إلا بعد حصوله على ورقة مرور من السلطات في حضرموت، وهي كاتبات شخصية والتي بدونها قد يتعرض المواطن الحضرمي للمتابع ولا تعطى للمواطن إلا بعد حصوله على شهادة ميلاد وقيمتها خمسة وسبعون سنتاً. (27)

أبرز الجاليات التي استقرت في السلطنة القعيطية هي الجالية الهندية، وذلك:

أولاً: للعلاقة القوية بين سلاطين الأسرة القعيطية بالهند التي عاشوا وجمعوا ثروتهم فيها، فكان بديهيًا أن يجلبوا معهم عددًا من الهنود. ثانياً: عندما كانت عدن تابعة لحكومة الهند البريطانية تشجع رعايا الإمبراطورية من الهنود على الهجرة إليها، كما استقر البعض منهم في الشحر لأنها الميناء الأول للسلطنة القعيطية ولحضرموت عامة، ثم انتقلوا إلى المكلا بعد تحول العاصمة القعيطية من الشحر إلى المكلا. (28)

وكثيرٌ منهم تولوا وظائف مهمة في السلطنة، (29) كما كوّنوا سوقاً عُرف بسوق الهنود، العامر بدكاكين الأقمشة الهندية والذهب، وأكبرها (مصوغة موهن لال دجالاتي) الهندوسي الملقّب (كاكو أبو سالم) (30) أما الجالية الصومالية فلم تكن بعيداً عن الجالية الهندية التي اندمجت في المجتمع الحضرمي وارتبطت بتطور مدينة المكلا، وبروز منها شخصيات اجتماعية تبوّأت وظائف مرموقة في السلطنة القعيطية، مثل: (أحمد جامع) الذي كان مديراً للحركة على رصيف ميناء المكلا وأميناً على دخول البضائع وخروجها من البوابة الرئيسية، ومن أشهر أعيان الجالية الصومالية (الحاج ورسماء علي) المشهور باسم (أبو علي)، الذي بنى (مسجد جامع الأزهر) بمنطقة شرح باسالم والمعروف إلى يومنا الحاضر بـ (مسجد ورسماء). (31)

وهناك أفراد من غير الحضارم قد تولّوا مناصب قيادية بارزة في حضرموت بطريقة رسمية، منهم الشيخ سكرتير الدولة الزنجباري سيف علي البوعلي، والسيد القدال محمد القدال الذي تولى إدارة المعارف في السلطنة ثم سكرتير السلطنة القعيطية، ووزير الدولة جهان خان وغيرهم. وكل هؤلاء لم يكونوا مرغوباً فيهم من قبل الشعب في السلطنة القعيطية. أما في نهاية السلطنة القعيطية فقد ظهرت فئة من

دخولهم وحق حمايتهم، هو عبارة عن دفتر يحتوي على صفحات عدّة يعطى من قبل وزارة الخارجية إن كان سياسيًا ومن قبل مأمور الجوازات في الداخل إن كان عاديًا، ومن مفوضيات الحكومة وقنصلياتها.⁽³⁶⁾

تاريخ تطور جواز السفر:

يعتقد البعض أن جواز السفر من مبتكرات العصور الحديثة، غير أنه من الأمور التي سبق إليها المسلمون منذ قرون طويلة؛ إذ كان يعرف لديهم بنظام جواز المرور، أو جواز السفر، أو بطاقة الطريق.

في تلك العصور الزاهرة التي شهدت اتساع رقعة الدولة الإسلامية لجأ المسلمون إلى ابتكار جواز السفر يهدف إلى مواجهة تسلل الغزاة من جواسيس وقطّاع الطرق من أجل الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها، وجعلوه من الوسائل الضرورية، يحمله كل من يدخل بلدًا أو يجتاز حدود دولة إلى دولة أخرى.⁽³⁷⁾

لقد كان جواز السفر في العصور القديمة والوسطى أشبه بوثيقة حماية تسهل عبور المسافرين والتجار من مناطق إلى أخرى، مثل وثيقة "رسالة الطاعون"⁽³⁸⁾ في القرن الرابع عشر؛ إذ كان الطاعون في ذلك الوقت، قد استشرى في أوروبا، وكانت مدن مثل البندقية تبحث عن حلول لاحتواء المرض⁽³⁹⁾، حتى كانت تأكيدًا لخلو المسافرين من الأمراض، أو وثائق "عهد الأمان" التي تصدر عن الحكام للسماح بالمرور بأمان حتى للأجانب أو أعداء محتملين.⁽⁴⁰⁾

مع ازدياد تعقيد العلاقات الدولية وظهور الدول القومية، خصوصًا بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت الحاجة ملحة لتوحيد هذه الوثائق حفاظًا على الأمن، ولتنظيم حركة الأفراد بين الدول، فكانت عصبة الأمم في عام 1920 نقطة التحول بوضع أول معايير موحدة لجوازات السفر من حيث الشكل والمحتوى، ما جعلها وثيقة رسمية معترفًا بها عالميًا.⁽⁴¹⁾

وفي أثناء الحرب، طالبت دول مثل ألمانيا وفرنسا

المارين والمتسربين في أراضي السلطنة القعيطية وحذّرت منهم، فهم الدراويش⁽³²⁾ في المنشور السلطاني رقم (7) لعام 1967م القائل: "بما أن تسرب الدراويش إلى داخل أراضي السلطنة القعيطية بصورة غير مشروعة أصبح يهدد بمزاحمتهم المواطنين في أعمالهم وأرزاقهم، بالإضافة إلى الأمراض التي يحملونها"⁽³³⁾. وفي المنشور يأمر السلطان بعدم السماح بمرور الدراويش إلى داخل الأراضي إلا بعد أخذ التعهدات اللازمة على أصحاب السيارات الذين ينقلون الدراويش من حدود السلطنة الشرقية إلى حدودها الغربية، مع التأكيد عليهم إحضار تأكيد من آخر معسكر عسكري على الحدود الغربية القعيطية، وفي حالة تسلل الدراويش إلى داخل الأراضي فعلى جميع المراكز العسكرية والشرطة المدنية إلقاء القبض عليهم وإلزامهم بالسفر على حسابهم الخاص، ويوضح المنشور أن هذه مشكلة موسمية.⁽³⁴⁾

والأمل المرجو أن يحد قانون الهجرة الجديد من المهاجرين الموسمين الباكستانيين الذين يتوافدون على حضرموت في طريقهم إلى الحج ثم يطيب لهم المقام فيها.⁽³⁵⁾

تعريف جواز السفر:

هو وثيقة رسمية للسفر، تُقر من خلال الدولة التي يتبعها مواطن ما، التي تعرف حاملها من حيث جنسيته وهويته وفقًا للدولة التي ينتمي إليها، وتسمح هذه الوثيقة لحاملها بالدخول والمرور بالدول الأخرى، وجوازات السفر مرتبطة بصفة الحماية للشخص الحامل لها من قبل الدولة المنتمي إليها ذلك الشخص، والحق بدخول أية دولة بصفته وجنسيته. وفي العموم إن حق الحماية لا ينشأ من كون الشخص حاملًا لذلك الجواز، ولا حق الدخول دولة معينة، إن كلا الحقين يأتيان فقط من قومية الشخص، فجواز السفر يثبت هوية حامله، وبالتالي، حق

وثيقة ورقية تحتوي على اسم حاملها وصفاته من غير صور.

- مع بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 أصبح جواز السفر يحمل صورة صاحب الوثيقة لأسباب أمنية بسبب تزايد حركة السفر والهجرة.

- في عام 1921 تمّ توحيد جوازات السفر بمعايير موحدة من قبل عصبة الأمم، مع تحديد ألوان أغلفة الجوازات حسب الدول وميولها السياسية أو الدينية⁽⁴⁵⁾.

في العالم العربي:

صدر أول جواز سفر للملك فيصل بن عبد العزيز في 4 سبتمبر 1926، وكان يحمل اسم "جواز سفر لمملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها"، ويضم بيانات شخصية وصورة وبصمة الملك، بالإضافة إلى الدول المسموح له بالسفر إليها⁽⁴⁶⁾.

أما في الأردن، فقد حمل الأردنيون جوازات السفر منذ مائة عام مع تأسيس إمارة شرق الأردن، بدأ إصدار وثائق السفر "تذاكر المرور" إلى عام 1927م، وتطوّرت جوازات السفر الأردنية عبر الزمن من حيث الشكل والمضمون وربطها بوزارة الداخلية بعد استقلال الأردن عام 25 مايو 1946م؛ إذ تطوّر جواز السفر شكلاً ومضموناً⁽⁴⁷⁾.

في مدى القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، تطورت جوازات السفر بشكل كبير من وثائق ورقية بسيطة إلى جوازات بيو مترية⁽⁴⁸⁾ متقدمة تحتوي على معلومات رقمية وبيانات حيوية (مثل الصور الرقمية وبصمات الأصابع)، ممّا عزّز أمانها وسهل استخدامها دولياً.

والمملكة المتحدة وإيطاليا من الأشخاص القادمين من الدول المعادية تقديم وثائق هوية رسمية من أجل دخول البلاد، والتي أقرّها رؤساء دول العالم وحكوماته في باريس للتفاوض على لوائح موحدة لوثائق السفر. وتقرّر أن تكون جوازات متماثلة في كل مكان وأن تحتوي على المعلومات نفسها.⁽⁴²⁾

وفي ذلك الوقت، لم تكن ثمة وثيقة مرتبطة بالجنسية، وإنما كانت مرتبطة بمكان الإقامة. وجاء الربط بين الجنسية وجواز السفر في وقت لاحق - في القرن العشرين⁽⁴³⁾. أصبح جواز السفر لا يقتصر على كونه مجرد تصريح مرور، بل وثيقة تثبت هوية حاملها وجنسيته، كما صار أداة سيادية تمثل سلطة الدولة في التحكم في تنقل مواطنيها عبر الحدود، وتحديد الحقوق والحريات المتعلقة بالسفر، ثمّ تطور إلى أداة سفر عالمية ذات أهمية كبيرة، ومنذ ذلك الحين، أصبح قياس جوازات السفر 15.5 في 10.5 سنتيمترًا، وتحتوي على 32 صفحة، وتحمل اسم البلد وشعاره على الواجهة. ولا تزال هذه الصورة مستخدمة حتى اليوم.⁽⁴⁴⁾

لقد مرّ تطوّر الجواز بمراحل عدّة:

- ففي إنجلترا، بدأ إصدار وثائق سفر رسمية في عهد الملك هنري الخامس عام 1414، وكانت تُعرف بـ "عهد الأمان"، التي تسمح للأفراد من دول معادية بالمرور بأمان عبر أراضيها، ثم تطوّر الأمر إلى إصدار تصاريح سفر من المجلس الخاص منذ عام 1540؛ إذ بدأ استخدام مصطلح "جواز السفر" الذي يشير إلى المرور عبر بوابات المدن أو الموانئ.
- يعد أقدم جواز سفر بريطاني موجود يعود إلى عام 1636 في عهد الملك تشارلز الأول، وكان في شكل



نوع من أنواع الجوازات صادر في 1937م ويعرف بأنه ورقة مرور⁽⁴⁹⁾

في السلطنة القعيطية:

عرضنا فيما سبق فكرة عامة عن الجوازات، من حيث ظهورها وتطورها، وتحت هذا العنوان سنتحدث عن الجوازات في السلطنة القعيطية من حيث تأسيس مكتب الهجرة والجوازات في حضرموت أو على مستوى خارج حدودها وتحديدًا فيما يختص بالعلاقة مع شرق أفريقيا.

شهدت فترة الثلاثينيات من القرن العشرين مرحلة تطور نوعية في حضرموت وخصوصًا في السلطنتين المكونتين لحضرموت، وهما السلطنة الكثيرة والسلطنة القعيطية، في عهد السلطان صالح بن غالب القعيطي⁽⁵⁰⁾ وهي الفترة التي تطوّرت فيها الدوائر الحكومية وتحضير القوانين؛ إذ بدأ التطور مع المستشار البريطاني هارولد إنجرامس، الذي أصدر عند تعيينه مباشرة أربعة قوانين، هي: قانون السلاح،

قانون منع بيع العبيد (الرقيق)، قانون السيارات، قانون البريد⁽⁵¹⁾، كما أنشأ إدارة تسمى "قلم البازبورت لحكومة المكلا وتوابعها"⁽⁵²⁾، وهي بداية لنظام رسمي لإصدار الجوازات والهجرة في السلطنة القعيطية. بالتالي، يمكن القول إن مكتب الهجرة والجوازات في السلطنة القعيطية تأسس عمليًا منذ الثلاثينيات، لكن استقراره وتنظيمه الحديث كان في الستينيات من القرن الماضي، وتحديدًا في عام 1963م.

إن التغييرات القانونية في جوازات السلطنة القعيطية تضمّنت مراحل عدّة رئيسة، وكذلك صلاحيات تجديدها واستخدامها بالخارج.

حدثت هذه المتغيرات المتعلقة بجوازات السفر والإجراءات المرتبطة بها في نطاق القانون المعاصر لبعض الدول التي أثرت في رعاية السلطنة القعيطية، وأبرز تلك التأثيرات كانت تأثير الاستعمار البريطاني،

أدى ذلك إلى كثير من المضايقات، خاصة للذين لهم أعمال تجارية والمسافرين بصفة متكررة بين شرقي أفريقيا وجنوب الجزيرة العربية⁽⁵⁹⁾.

وبعد أن أصبحت حضرموت بشقّيها القعيطي والكثيري محميةً بريطانية 1937م وبعد تعيين هارولد انجرامس مقيم بريطاني في حضرموت تنظّمت الحياة الإدارية فيها، فأصدرت القوانين العامة، ومنها قانون إصدار الجوازات.

التمس رئيس الجالية الشحرية الحضرية⁽⁶⁰⁾ منح الجواز البريطاني لأعضاء الجالية الذين يقيمون بصورة دائمة في زنجبار، وكان الرد على العرضة قد حقق نجاحاً إيجابياً من قبل السلطات البريطانية.

وبدءاً من أغسطس 1922م أصبح من الممكن إصدار جوازات سفر لأعضاء الجالية العربية الحضرية المقيمين بصورة دائمة في زنجبار، فأصبح الحضارم في زنجبار يعتبرون رعايا بريطانيين بعد إثباتهم أنهم من سكان محمية عدن، وقد ذكر موظف بريطاني في ملاحظة له في هذا الصدد في عام 1933م، أن 99% من المسافرين في الداوات⁽⁶¹⁾ كانوا يسافرون بلا وثائق سفر، وقد أدت هذه الإجراءات إلى مزيد من التعقيد وذلك في عملية التدقيق والموافقة على التصاريحات ومنح الجوازات البريطانية؛ لأنه عندما أصبحت عدن مستعمرة 1938م أصبح الحضارم الذين يقدّمون لتأشيرة المحمية عدن (حضرموت وموانئ الشحر والمكلا) لا تمنح إلا بعد إجراءات وتدقيق وبعد الرجوع إلى حكومة عدن التشاور⁽⁶²⁾.

كما أن الإجراءات نفسها تتخذ عند العودة من حضرموت إلى زنجبار وذلك بعد الرجوع والتأكد من رؤساء الجاليتين الحضرميتين في كل من زنجبار والمناطق الساحلية (منطقة الظهير والبر الأفريقي للتحقق من هوية أصحاب الطلبات مما يؤدي إلى

والذي كان جزءاً من التحولات الإدارية والسياسية في المنطقة خلال فترة حكم بريطانيا لمحميات الجنوب العربي، ومنها حضرموت بشقّيها القعيطي والكثيري، حين أسس هياكل جديدة في حضرموت، وشمل ذلك تنظيم جوازات وإصدارها، لكن الجنسية⁽⁵³⁾ المكتوبة في تلك الجوازات كانت "حضرية"، مما يؤكد هويّة منفصلة لحضرموت عن بقية اليمن في تلك الفترة.

فماذا تكتب جنسيات المحميّات الأخرى؟

المعايير الرسمية للمواطنة في حضرموت أسسها سلطان، هما: الحكومة البريطانية التي تتحمّل المسؤولية الكاملة عن المواطنين الذين تحت حمايتها في أثناء فترة الوصاية، ثمّ الدولتان الحضرميتان اللتان كان رعاياهما هم هذا الشعب.

الجواز الحضرمي في شرق أفريقيا:

كانت زنجبار حتى عام 1912م المكان الوحيد الذي لم تسن فيه بعدُ إجراءات الهجرة وقوانينها، لكن قانون النظام العام الصادر في عام 1914م، (The Public Order Decree 1914) أفضى إلى قوانين جديدة للحد من الهجرة⁽⁵⁴⁾، بل إنه فرض على رئيس كل سفينة تصل إلى زنجبار أن يقدم قائمة بكل الركّاب المسافرين الذين لا يسمح لهم بدخول المحميّة إلا بتصريح من المقيم البريطاني، ومن الأمثلة على هذه القوانين والإجراءات قانون ميناء زنجبار لعام 1911م⁽⁵⁵⁾، والمرسوم الإداري المؤقت لعام 1914م⁽⁵⁶⁾، وكان الاستثناء من هذه الإجراءات تشمل رعايا سلطان زنجبار ورعايا سلطان مسقط الذين تمّ تزويدهم بجوازات سفر بريطانية. وبطبيعة الحال كان حاملو هذه الجوازات من صفوف المجتمع من رجال الدولة وكبار الثجّار.

كان الحضارم إلى العشرينيات من القرن العشرين الميلادي (1920) وما بعد ذلك يحملون استمارة سفر مؤقتة⁽⁵⁷⁾، أو شهادة إثبات الجنسية⁽⁵⁸⁾ لا غير، وقد

كثير من التأخير.

وبعد الاستقلال الكيني في ديسمبر 1963م، أصبح غالب رعايا المحميات البريطانية الذين كان غالبهم من رعايا زنجبار⁽⁶³⁾ رعايا كينيين بشكل تلقائي. وأكثر أفراد الأقلية الصغيرة الذين لم يحصلوا عليها كانوا حضارم، بسبب أنهم؛ إمّا أنهم وُلِدُوا في حضرموت، وإمّا أنهم ولدوا في كينيا، ولكن لم يكن أحدُ الأبوين مولودًا فيها. وكان مطلوبًا في الحالة الأولى أن يتجنّس المواليد، وفي الحالة الثانية أن يُسجّل الأبوان بأنهما مواطنان. وكثير من الحضارم كانوا يشعرون بالسعادة لو استطاعوا التسجيل، لكن التكلفة المالية أعجزتهم عن ذلك؛ فلأنهم مواطنون من غير دول الكومنولث فإنّ الرسوم كانت 400 شلن، وهي ثمانية أضعاف المبلغ المطلوب من مواطني دول الكومنولث البريطاني، - وهو في تلك الأيام - مبلغ كبير من المال، وكان الحضارم في شرق أفريقيا أيضًا يعانون مضايقات واستثناءات بين أبناء جنوب اليم من المندوب السامي البريطاني في نيروبي، فالذين يحملون جوازات عديّة يدفعون خمسين شلنًا مقابل ضريبة التجنيس، في حين يتحتم على غيرهم من أبناء إمارات الجنوب، ومنهم الحضارم دفع أربعمائة شلن للغرض نفسه⁽⁶⁴⁾.

كانت ثمة مخاوف في أعقاب الثورة في زنجبار⁽⁶⁵⁾، كما أن سياسات مناهضة للعرب تمّ اتخاذها في الصومال المستقل، منها ما قرّره الجمعية الوطنية الصومالية بسحب رخص التجارة⁽⁶⁶⁾، وربما يكون ذلك ردّ فعلٍ على الرقابة المشدّدة على التّجار الصوماليين القادمين من جهة البر الصومالي البريطاني والصومال الإيطالي⁽⁶⁷⁾. وفي مايو عام 1965م انتشرت شائعة في كينيا مفادها أن على الحضارم أن يستصدروا الجنسية الكينية، أو يغادروا البلاد. ورغم ثبوت عدم صحة هذه الشائعة طلب زعماء المجتمع

الحضرمي تشكيل لجنة تتكون من المواطنين الحضارم الوجهاء للتصديق على طلبات الحصول على جوازات سفر للراغبين في الحصول على وثائق من مواطني المحميّات، وأكّدت الحكومة القعيطية أن الجنسية التي اضطر الحضارم إلى حملها من الخارج يعتبرون بها من رعاياها طالما كانوا على اتصال بها، وأن أنظمة الهجرة معرّضة للتعديل كلما لزمّت الظروف⁽⁶⁸⁾، ولقد ثار جدل حول مزايّا حمل الجنسية البريطانية على الرغم من أنه حق لكل لاجئ أو عديم الجنسية في الحصول على وثيقة سفر صادرة من بلد إقامته القانونية منصوص عليه في المادة 28 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967م، واتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية⁽⁶⁹⁾.

كان الحصول على جواز سفر حضرمي عملية طويلة الأمد ومرهقة، فبالإضافة إلى التعطيل الناجم عن العمل الزائد لمواطني المفوضية البريطانية العليا في نيروبي (الذين تحمّلوا المسؤولية عقب الاستقلال عن إصدار جوازات سفر مواطني المحميات)، فإنّ أكثر الطلبات أُحيلت إلى عدن، ومنها إلى المكلا، وهذه العملية قد تستغرق اثني عشر شهرًا⁽⁷⁰⁾.

قُدِّمت إلى الحكومة البريطانية مقترحات الجالية الحضرمية؛ حين اقترح كلّ من أحمد محمد العطاس نائب وزير السلطنة القعيطية⁽⁷¹⁾، وسالم محمد بلعلا وهو العضو العربي في البرلمان الكيني، وهو من أصل قعيطي⁽⁷²⁾، أن يتمّ فتح مكتب رسمي للجوازات في كينيا، ولقي هذا المقترح استحسان الحكومة البريطانية وحكومة القعيطي في المكلا⁽⁷³⁾.

في البداية تمّت الموافقة على أن تقوم الرابطة الحضرمية⁽⁷⁴⁾ لشرق أفريقيا - وهي جمعية مجتمعية محلية بالمصادقة على هويّات الأفراد واستحقاقهم الانتماء إلى دولة القعيطي، ولم يكن البريطانيون ولا

البريطانية بصفة خاصة، والنظام العالمي المتصل بشكل متزايد للدول القومية وأنظمة مواطنيها بصفة عامة - أدت إلى شيوع بعض الغموض.

وفي حين يُنتظر إصدار الجوازات الضرورية، قامت الحكومة الكثيرة في سيئون - بتفويض الحكومة البريطانية بمنح تأشيرات لكل حضرمي كثيري ممن لا يحملون الجنسية الحضرمية الكثيرة، من دون الإحالة إلى سيئون. وقد لاحظ المندوب السامي البريطاني في المكلا، في خطاب موجه إلى نيروبي، أن الكثيريين تمنوا أن يتخلصوا من المضايقات التي توجب على الحضارم الحصول على تأشيرات للدخول إلى موطنهم، ولم يتوافر مقترح حول كيفية تعريف الحضرمي. كما قامت دولة القعيطي بعمل ترتيبات مماثلة للمرور عبر عدن رغم أن إدارة الهجرة في عدن طالبت المسافرين بتقديم خطاب موثق ينص على أن ذلك الشخص - هو أو والده - مولود في حضرموت ومن دولة القعيطي⁽⁸⁰⁾.

يشير هذا التعريف إلى الفوارق في معايير المواطنة، فقد كان ذلك متعارضاً مع التعليمات التي يمكن أن تصل فيما بعد من بلعلا من حكومة القعيطي - التي تعيد أنه يجب أن يُعتبر "مواطناً من دولة القعيطي كل عربي يمكن أن يثبت انتسابه إلى أحد الأجداد المولودين في دولة القعيطي، ويصدر عند تقديم الطلب جواز سفر قعيطي لأي شخص من أصل قعيطي، شريطة ألا يكون الشخص المعني حاملاً لأي جواز ساري المفعول أصدرته سلطة حكومة أخرى. وما دام الموضوع يمس البريطانيين فقد باتت هذه التعليمات مصدر قلق سيفضي فيما بعد - إلى إحداث كثير من خيبة الأمل لديهم.

في المقام الأول: فإن وضع مواطني المحميات البريطانية يمكن أن ينتقل إلى الجيل الأول المولود خارج المحمية.

القعيطي سعداء بهذا القرار، وسالم بلعلا نفسه وهو مواطن كيني وعضو البرلمان - كان واحداً من زعماء الرابطة، وكانت ثمة مخاطرة أن يستدعي أعضاء الرابطة للقيام بدور إداري صرّف قد يؤدي إلى تسييس ذلك النشاط الذي من المؤكد أن يثير اعتراضات الحكومة الكينية الجديدة. وأبعد من ذلك، هناك حقيقة تؤكد أن أعضاء الرابطة لم يكونوا جميعهم حضارم، فقد ضمت عضوية الرابطة يمينيين ومواطنين من الجنوب العربي، وذلك يعني أن جوازات السفر قد تصدر لأناس ليس من حقهم الحصول عليها، وتقرّر في النهاية أن لا تقل القرارات الخاصة بمنح الجوازات البريطانية في يد جمعية مجتمعية، فأرسلت حكومة القعيطي في مارس من عام 1965م ضابط الهجرة عيسى مسلم بلعلا إلى صوماليا وكينيا لتسهيل عملية الحصول على الجوازات⁽⁷⁵⁾، وسيكون بمقدوره أن يستدعي الرابطة بصفة استشارية، كما فعل الشيء نفسه في جدة، ولكن القرار في النهاية يكون قراره، كما أن إجراءات مشابهة قامت بها دولة الكثيري، واقتُرِح تعيين رجل أعمال من ممباسا، هو عبدالله بن سعيد زبيدي، ولكن لأسباب مشابهة أيضاً أرسل ضابط جوازات يُدعى حسين الحبشي⁽⁷⁶⁾.

في كلتا الحالتين، فإن القرارات الخاصة بالانتساب إلى الهوية الحضرمية عمل لأجلها ممثلو الدولتين الحضرميتين وأعضاء من الجالية الحضرمية في المهجر في كينيا، وهي توليفة من الجانبين الرسمي والمحلي، وقد أمضى ضابطا الجوازات سبعة أشهر في كينيا، أصدر خلالها ثلاثة آلاف جواز⁽⁷⁷⁾، في حين بقي مساعد سالم أحمد الحبشي لصرف الجوازات لكثير من الحضارم⁽⁷⁸⁾ تمّ خلالها إصدار قرابة خمسة آلاف جواز سفر قعيطي، وألف جواز سفر كثيري⁽⁷⁹⁾. هذه المحاولات من الهوية الاجتماعية الثقافية الحضرمية للتصالح مع مفاهيم رسمية للهوية - كما تتطلبها الهوية

ثانياً: إن التعليمات لا تأبه بقوانين الجنسية أيًا كانت، وظهر أنها تمهّد الطريق لدولة القيعطي؛ كي تصدر جوازات السفر الخاصة بمواطني المحميات البريطانية للمواطنين الكينيين، بغض النظر عما إذا كانوا مواطنين من المحميات البريطانية أم لا⁽⁸¹⁾.

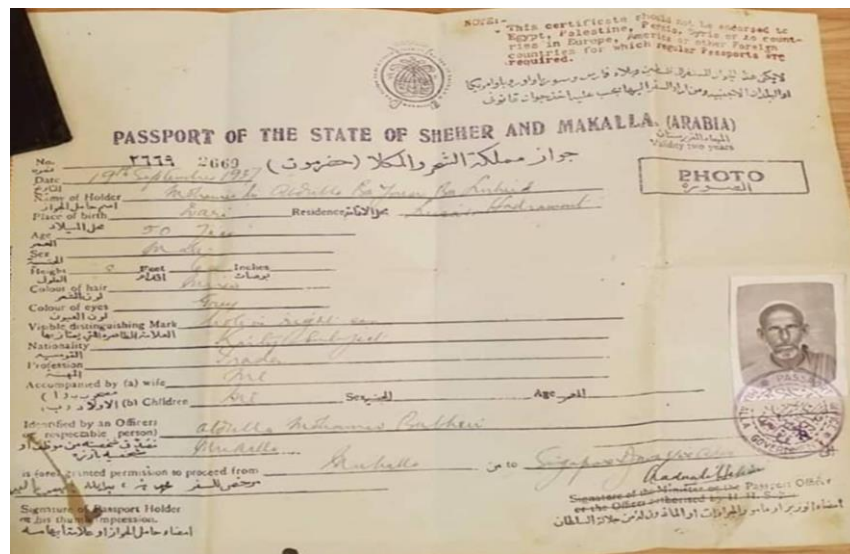
عقب الاستقلال أصدرت كينيا - شأنها في ذلك شأن أراض أخرى في شرقي آسيا - تشريعاً للمواطنة لا يسمح بازدياد الجنسية⁽⁸²⁾، وعلى أية حال، فإن الجنسية المزدوجة معروفة بتعقيدها إلى درجة يصعب معها إصدار تشريع ضدها، فلا تستطيع أي دولة أن تتزع من شخص ما جنسية يحملها من دولة أخرى. بمعنى أن مصادرة الجوازات التي تقوم بها بعض السلطات ليس لها أي تأثير في جنسية ما.

كانت هذه حالة الحضارم، فوضع مواطني المحميات البريطانية لم يكن ممكناً التخلي عنه، وتحت (القسم 12) من الدستور الكيني وضعت فقرة للراغبين في الحصول على الجنسية الكينية، لكنهم ليسوا قادرين على التخلي عن جنسيات دول أخرى، كما ظلوا كذلك من مواطني المحميات البريطانية، ولهذا فإن كثيراً من الحضارم تقدّموا للتسجيل بأنهم مواطنون كينيون، خاصة حين وُجِدَ تَخَوُّفٌ ثبت أخيراً ألاّ أساس له من الصحة بأن حقوق تملك عقار أو القيام بأعمال قد يكون مقصوراً على الكينيين دون غيرهم⁽⁸³⁾.

في عام 1967م، عند استقلال الجنوب العربي باتت هذه القضايا صُوريّة عندما أصبح جميع مواطني المحميات البريطانية الحضارم مواطنين في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أو من الناحية العملية فإن عددًا قليلاً جدًّا من الحضارم الكينيين طلبوا الحصول على جنسية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجواز سفرها، فغالبيتهم كان لديه اهتمام ضئيل وفرصة أقل ليفعلوا ذلك، مفضّلين الجنسية الكينية، يجب ملاحظة أنهم فقدوا وضعهم باعتبارهم إما رعايا الكثيري وإما القيعطي؛ إذ إن هاتين الدولتين ضُمَّتا بالقوة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولهذا، وجدت فترة من عام 1967م وحتى توحيد اليمنين عام 1990م، كان فيها غالب الحضارم في كينيا يحملون جوازات سفر كينية فقط، رغم⁽⁸⁴⁾ أنهم مخوّلون بحمل جوازات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية⁽⁸⁵⁾.

مراحل تطور جواز السفر الحضرمي:

مر الجواز الحضرمي بتطورات ومراحل عدة منذ عام 1920-1967م، هذه التطورات شملت تغييراً في شكل الجواز وقوانينه، وحتى العشرينيات من القرن العشرين الميلادي (1920) وما بعد ذلك، كان الحضارم يحملون استمارة سفر مؤقتة لا غير⁽⁸⁶⁾.



جواز مملكة الشحر والمكلا (حضر موت) صادر بتاريخ 1937م
هذا الجواز صالح لمدة عامين فقط غير قابل للتجديد

وقد كان التطور على النحو الآتي:

أولاً: فرضت الحكومة في 1939/7/6م على المواطن الراغب في السفر شهادة مقدمة من مقدم قبيلته وعليها مصادقة النائب أو القائم يوضح فيها اسمه واسم والده وقبيلته والبلد التي يريد السفر إليها، وأنه من رعايا الدولة القعيطية، هذه الشهادة تقدم إلى دوائر الباسبور (باسبور) في المكلا والشحر⁽⁸⁷⁾.

ثانياً: وفي 11 يناير 1940م على كل من يريد السفر عليه إحضار شهادة مقدمة من شيخ القبيلة، وعليها مصادقة النائب أو قائم الدولة في المنطقة يوضح فيها اسمه واسم والده وقبيلته والبلد التي يريد السفر إليها، وأنه من رعايا الدولة القعيطية، هذه الشهادة تقدم إلى دوائر الباسبورت في المكلا⁽⁸⁸⁾.

والملاحظ في الفترتين السابقتين أنه حدد موقع تسليم الشهادة المقدمة من شيخ القبيلة في الفقرة الأولى أي في عام 1939م كانت تسلم الشهادة إلى مدينة الشحر أو المكلا. أما في الفقرة الثانية فقد حددت الوثيقة بأن تسلم الشهادة إلى دائرة الجوازات في مدينة

المكلا. وهذا يعني أن التطورات الإدارية تنتقل تدريجياً من مدينة الشحر العاصمة الأولى للسلطنة القعيطية إلى مدينة المكلا العاصمة الثانية، بعد أن انتقلت العاصمة من الشحر إلى المكلا وتضاءلت أهمية ميناء الشحر⁽⁸⁹⁾.

ثالثاً: في فترة الأربعينيات من القرن العشرين حذرت الحكومة القعيطية من أن الجوازات لا تعطى للذين هم دون السن السادسة عشرة إلا إذا اصطحبوا تفويضاً من أولياء أمورهم⁽⁹⁰⁾.

وعن الموضوع نفسه أكدت السلطنة القعيطية أن شهادات السفر لا تعطى للذين دون السن السادسة عشرة إلا بتفويض من آبائهم، أما اليتامى الراغبون في السفر وهم دون السادسة عشرة، فتتم إجراءات حصولهم على الشهادة أمام قاضي منطقتهن للمصادقة عليها، ثم تُعرض على قائم الدولة في المنطقة للمصادقة عليها أيضاً. والغرض من ذلك هو الحفاظ على الصغار الذين يرغبون في السفر إلى الخارج⁽⁹¹⁾.

وخلال تتبع حركة الجواز وارتباطه بأنظمة السلطنة

ت- كل من يرغب في طلب جواز رسمي لا بد وأن يحمل شهادة من نائب اللواء أو قائم المقاطعة، غير شهادة الميلاد، يؤكدون فيها أن طالب الجواز لاثق لحمل الجواز الرسمي، وأنه لا توجد عليه مخالفات سابقة.

ث- الراغب في الحصول على جواز رسمي عليه أن يتقدم بضامن من ذوي العقارات الثابتة، وألا يكون مبلغ العقار أقل من 5000 روبية، وأن يضمن عشرة أشخاص فقط⁽⁹⁸⁾.

وبعد أن يكون طالب الجواز حائز على:

1- شهادة الميلاد.

2- شهادة اللياقة لحمل الجواز⁽⁹⁹⁾.

3- ورقة الضمانة.

عليه أن يتوجه إلى المكلا، وأن يتصل بكاتب الجوازات لتحرير العريضة المعتادة لطلب الجواز.

٢. شهادة إثبات الجنسية:

تصدر هذه الشهادة من مكتب الجوازات لكل مسافر الى الخارج لا يرغب في الحصول على جواز رسمي، أو أن الحكومة لا ترغب في إعطائه جواز سفر رسمي. والشهادة المذكورة تمكّن الشخص من إثبات جنسيته والسفر بها إلى المحل المقصود.

الرسوم المقررة عليها روبيتان عدا أجرة المصور⁽¹⁰⁰⁾.

1- وعند عمل مقارنة بين بعض الأوامر الإدارية المتحصل عليها المعدلة لقانون السفر رقم (٢) لسنة ١٣٥٨ هـ/1939م والمتمثلة في الأمر الإداري رقم (18) لعام 1952م والأمر الإداري رقم (2) لعام 1955م لوجد أن هناك تشابهًا كبيرًا بينهما مع بعض الإضافات التي تبين مدى التطور في الأمر الإداري رقم (2) لعام 1955م. والأمران الإداريان مختلفان بعض الشيء أيضًا عن الأمر الإداري الصادرة في 4 نوفمبر 1948م. فقد ذكر في الأمر الصادر عام 1948 أن الجوازات تنقسم إلى قسمين، هما: جواز

القيطية قد أصدرت السلطنة بيانًا إلى نواب السلطنة القيطية وقوامها توضح لهم فيها أن جوازات السفر الحكومية تنقسم على قسمين: جواز سفر رسمي، المتعارف عليه الذي هو عبارة عن دفتر يتكون من 32 صفحة وهو ما أقرته عصابة الأمم في عام 1920 لتأمين السلام بعد الحرب العالمية الأولى⁽⁹²⁾، في اجتماع ضم رؤساء دول العالم وحكوماته في باريس للتفاوض على لوائح موحدة لوثائق السفر، فتقرر أن تكون جوازات متماثلة في كل مكان، وأن تحتوي على المعلومات نفسها. ومنذ ذلك الحين، أصبح قياس جوازات السفر 15.5 طولًا في 10.5 سنتيمترات عرضًا، وتحتوي على 32 صفحة، تحمل اسم البلد وشعاره على الواجهة. ولا يزال هذا الشكل مستخدمًا إلى يومنا هذا⁽⁹³⁾.

ويمكن استعراض جزء من وثيقة هذا البيان⁽⁹⁴⁾ المحتوي على شروط استخراج الجواز على النحو الآتي:

إن جوازات السفر الحكومية في السلطنة القيطية تنقسم إلى قسمين:

1- جواز سفر رسمي.

2- شهادة أثبات الجنسية.

شروط الحصول على جواز السفر رسمي:

أ- يصدر عن مكتب الجوازات بمقتضى قانون جوازات السفر رقم (2) لسنة 1358هـ/1939م، والرسوم المقررة على ذلك:

رسوم الجواز عشر روبيات⁽⁹⁵⁾.

رسوم ورقة الضمانة خمس روبيات⁽⁹⁶⁾.

أجرة المصور روبيتان⁽⁹⁷⁾.

ب- إن هذا الجواز لا يعطى للأشخاص الذين قد حكم عليهم بالسجن في جرائم أخلاقية، أو الذين يعرف أن أخلاقهم سيئة، أو الذين لهم سوابق والذين يعتقد أنهم سيقعون في المخالفات في مهاجرهم.

سفر رسمي، وشهادة أثبات الجنسية. أمّا الآخرين فقد اتفقا على أن جواز السفر ثلاثة أنواع، هي⁽¹⁰¹⁾:

أ- ورقة المرور إلى عدن.

ب- الشهادات الذاتية.

ت- جواز السفر (بوك)

ذكر المرسوم الإداري رقم (2) لعام 1955م شهادات لم تذكر في التعديلات السابقة لقانون السفر لعام 1939م، وهذه الشهادات تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

شهادة دخول:

تعطى لأي شخص توافق الحكومة القعيطية على دخوله لزيارة حضرموت برسوم مقدارها 7.50 شلنات، وتمنح لرعايا الدولة القعيطية مجاناً الموجودين بالخارج عند رغبتهم العودة لوطنهم.

شهادة إثبات الجنسية:

تعطى هذه الشهادات لرعايا الدولة القعيطية الموجودين في الخارج، تؤكد فيها جنسيتهم القعيطية، وتصرف مجاناً⁽¹⁰²⁾ انظر الهامش

شهادة الحياة:

تعطى للأشخاص الذين لهم معاشات في حكومات أخرى أو غير ذلك⁽¹⁰³⁾.

أما عن آخر قوانين إصدار الجوازات في السلطنة القعيطية فهو القانون الذي أصدر في عهد الوزير أحمد محمد العطاس الذي هو بعنوان نظام إصدار الجوازات القعيطية لعام 1964م والذي وزعت نسخ منه لِقَوَامِ المقاطعات بلواء المكلا بتاريخ 6 / 10 / 1964م / 5/30/ 1384هـ⁽¹⁰⁴⁾ وهو أكثر تطوّراً ووضوحاً من القانون السابق الصادر عام 1939م، وشامل للأوامر الإدارية والملاحظات السابقة مع إضافة شهادة خلو الطرف⁽¹⁰⁵⁾ التي لا توجد في القوانين والأوامر الإدارية السابقة.

أما آخر تطوّر شهدته إدارة الهجرة والجوازات هو تكوين إدارة جديدة لتنظيم شؤون السياحة⁽¹⁰⁶⁾، وإدارة

للأعلام في الدولة القعيطية، وشؤون دور الضيافة في الدولة إلى إدارة الهجرة والجوازات⁽¹⁰⁷⁾ وأوكلت هذه المهمة إلى الضابط عيسى مسلم بلعلا وتعيينه مديراً للهجرة والسياحة والأعلام إضافة إلى أعماله السابقة مديراً لإدارة الهجرة والجوازات⁽¹⁰⁸⁾.

في 8 أكتوبر 1967م درست اللجنة المالية التابعة للجنة العليا للجهة القومية موضوع السياحة بإدارة الهجرة فانتهت إلى أنه لا فائدة منه للحكومة⁽¹⁰⁹⁾، لذا أصدرت اللجنة العليا قراراً رقم (12) بإلغاء قسم السياحة وإدارة الهجرة والجوازات مع انتقال مسؤولية بيوت الضيافة واعتماداتها إلى المالية⁽¹¹⁰⁾.

وبسيطرة الجهة لقومية لتحرير جنوب اليمن المحتل على حضرموت، وإبعاد السلطان القعيطي عن الحكم انتقلت حضرموت إلى مرحلة الاستقلال الوطني، وضمت إلى ما سمي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وعاصمتها عدن.

الخاتمة:

يؤكد الباحث في هذا البحث على دراسة هذا الموضوع بشكل دقيق لارتباطه بهجرة الحضارم إلى شرق أفريقيا وشرق آسيا ودول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، والسعي للحصول على معلومات من أرشيفاتها.

إن الهجرة إلى حضرموت كانت سبباً في إصدار قوانين جديدة ربما لا توافق أهواء بعض المهاجرين إليها، وكذلك فرض المهاجرين إجراء تطور ملحوظ في إدارة الهجرة والجوازات.

التوصيات:

يوصي الباحث بأن تهتم الجامعات اليمنية وجامعة حضرموت على وجه الخصوص، والمراكز الثقافية بتاريخ الهجرة اليمنية والحضرمية بشكل أساسي، والاستعانة بأرشيفات الدول التي تمت إليها الهجرة.

الهوامش:

- والعشرين وأنه من حق كل دولة أن تمارس بحرية سيادتها الدائمة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية، بما في ذلك امتلاكها واستخدامها والتصرف فيها. (مجلة الحقوق: عدد 2، 2024م، ص 113)
- (14) موقع تدوين: حمدي السعيد 19 مايو 2025م.
- (15) صحيفة الطليعة: عدد 33، مرجع سابق، ص 6.
- (16) محمد عمارة: الإسلام والأقليات الماضي. الحاضر. والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، 2003، ص 32.
- (17) صحيفة الطليعة: عدد 18، الخميس 28 ربيع أول 1379هـ / 1 أكتوبر 1959م، ص 8.
- (18) صحيفة الطليعة: العدد 27، الخميس 3 جماد ثاني 1379هـ / 3 ديسمبر 1959م، ص 8؛ الطليعة: عدد 32، 8 رجب 1379هـ / 7 يناير 1960م.
- (19) عيسى مسلم بلعلا: الميلاد من مواليد المكلا، حاضرة السلطنة القعيطية عام 1933م، تلقى مرحلتى تعليمه الابتدائي والمتوسط في المكلا وغيل باوزير، وتخرج في المدرسة الوسطى بالغيل عام 1947م. التحق بعد ذلك بالمدرسة الحربية بالمكلا، التي استوعبت أبناء السلاطين والأعيان من محميات عدن الشرقية.
- أُبْتُعْث عيسى مسلم بلعلا إلى عدن عام 1952م لتلقي دورة إدارية لصقل العلوم العسكرية التي تلقاها، وبعد عودة بلعلا من عدن صدر قرار سلطاني بتعيينه مديراً للسجون في المكلا ثم نائباً لمدير شرطة المكلا، ثم مديراً للزراعة بالسلطنة القعيطية، وتجلت قدرات بلعلا في المهام التي أسندت له ومنح الثقة بانتقاله للعمل في سكرتارية السلطنة القعيطية بدرجة نائب سكرتير، وكان ذلك في مطلع ستينيات القرن الماضي.
- وفي عام (1965م) ارتقي عيسى مسلم بلعلا سُلَّم التأهيل عندما ابْتُعْث في دورة إدارية إلى بريطانيا، وشغل بعد عودته منصب النائب للمقر الإقليمي بالمكلا، ثم عُيِّنَ مديراً لإدارة الهجرة والجوازات.
- وفي عام 1966م صدر مرسوم سلطاني بتعيينه، وزيراً أول للسلطنة القعيطية، بعد أن تسلمت الجبهة القومية مقاليد السلطة في 30 نوفمبر 1967م، عرض عليه الرئيس الراحل قحطان محمد الشعبي العمل في الدولة الوليدة كسفير لها في الخارج، لكن عيسى بلعلا قابل الإحسان بالإحسان فشكر الرئيس قحطان على مكرمته، واعتذر عن قبول المنصب مكتفياً بالدور الذي قام به، وغادر إلى إمارة أبو ظبي في العام 1968م، شغل فيها منصب مدير الغرفة التجارية والصناعية، وانتقل بعد ذلك ممثلاً لها في شركة الزيوت البريطانية حتى وفاته. ثاني أيام عيد الفطر المبارك (الاثنين 15 نوفمبر 2004م) بدولة الإمارات العربية. متزوج وله عشرة من الأبناء: (4) أولاد و(6) بنات. (الأيام الأحد، 22 مايو 2005)
- (20) صحيفة الرائد: عدد 123، الاثنين 1 محرم 1382هـ / 3 يونيو 1963م، ص 1-5.
- (21) صحيفة الرائد: عدد 129، الاثنين 24 صفر 1382هـ / 15 يوليو 1963م، ص 4.

- (1) هارولد إنجرامس: أول مستشار بريطاني في حضرموت ولد في مدينة شروزبري بمقاطعة شرويشاير الإنجليزية في الثالث من فبراير عام 1897م، التحق في عام 1919م بوظيفة إدارة المستعمرات، وكانت زنجبار الموقع الأول للوظيفة كلف بها في الثانية والعشرين من العمر، حيث عمل مساعداً للمفوض البريطاني المحلي في جزيرة بيمبا، كما شغل فيها منصب السكرتير الخاص لسلطان زنجبار والمقيم السياسي البريطاني، وكان المنصب التالي له كان في 1927م هو منصب مساعد السكرتير الاستعماري البريطاني في جزيرة موريشيوس، ثم أبحر إلى عدن وتقلد منصب مسؤول الشؤون السياسية وقام بأول زيارة إلى حضرموت التابعة لمحمية عدن الشرقية في الفترة 1934-1935م بناء على طلب الحاكم السير برنارد رايلي. وفي أغسطس 1937م وقع السلطان صالح بن غالب القعيطي معاهدة استشارة مع حكومة عدن البريطانية تنص على أن يكون هارولد إنجرامس مستشاره المقيم الأول البريطاني، والمستشار العام لمحمية عدن الشرقية. عبد العزيز بن صلاح القعيطي: إحلال السلام في حضرموت، دار النشر العربية المحدودة -لندن، ط 1، 2009م، ص 91-97.
- (2) علي الشريف: الإدارة العامة: مدخل الأنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص 19.
- (3) المرجع نفسه: ص 20-21.
- (4) مجموعة من المؤلفين: الإدارة العامة، المفاهيم -الوظائف- الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، بدون رقم وتاريخ الطبعة، ص 4.
- (5) إبراهيم عبد العزيز شيجا: أصول الإدارة العامة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004م، ص 45.
- (6) سحر عبد الله الحملي الإصلاح الإداري، مفهومه... وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة) المجلة العلمية لقطاع التجارة، جامعة الأزهر، العدد العاشر، يناير 2013م، ص 353.
- (7) رابح طيبي: الهجرة غير الشرعية (الحرقفة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال-جامعة الجزائر 2007م، ص 18.
- (8) صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر: كلام عن المكلا وأهلها، مطبعة وحنين الحديثة للأوفست، ط 1، 1444هـ/ 2023م، ص 379. أطلق عليه أهل المكلا (فرج هادي) وبعد الاستقلال غادر إلى عدن ومنها إلى صنعاء.
- (9) صحيفة الطليعة: عدد 291، الخميس 8 ذو القعدة 1384هـ / 11 مارس 1965م ص 1.
- (10) صحيفة الطليعة: عدد 33، الخميس 15 رجب 1379هـ / 14 يناير 1960م، ص 2.
- (11) دلال ملحق إستراتيجية: التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط 13، 2014م، ص 73-74.
- (12) شمس الدين الوكيل: الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب، منشأة المعارف، ط 3، 1968م، ص 331.
- (13) أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة

- (22) صحيفة الطليعة: عدد 273، الخميس 23 جماد ثاني 1384هـ / 29 أكتوبر 1964م، ص5.
- (23) صحيفة الطليعة: عدد 274، الخميس 1 رجب 1384هـ / 5 نوفمبر 1964م، ص 2. إعلان صادر عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 19 جماد ثاني / 25 أكتوبر 1964م، ص 8. وللاطلاع على لائحة مراقبة الأجانب ينظر صحيفة الطليعة، عدد 203، الخميس 21 محرم 1383هـ / 1963م، ص1.
- (24) صحيفة الرائد: عدد 123، مرجع سابق، ص 5.
- (25) صحيفة الطليعة: عدد 136، الخميس 26 شعبان 1381هـ / 1 فبراير 1962م، ص1.
- (26) المرجع نفسه والصفحة.
- (27) وثيقة: أمر إداري رقم (18) لعام 1952م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية في 4 ديسمبر 1952م؛ أمر إداري رقم (2) لعام 1955م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية عام 1955. الجزء السفلي من الأمر الإداري رقم (2) لعام 1955م مقطوع.
- (28) صالح أوبكر بن الشيخ أوبكر: مرجع سابق، ص379-380.
- (29) المرجع نفسه، ص344-345.
- (30) المرجع نفسه: ص 383؛ انظر صحيفة الطليعة، أعداد كثيرة تحتوي على إعلانات عن مصوغة كاكو.
- (31) صالح أوبكر بن الشيخ: مرجع سابق، ص395.
- (32) الدراويش: وأصل الكلمة فارسي ويعني (الباب) أو (الباب الكبير). هم زُعماء صوفيون شديرو الفقر، يعيشون حياة التقشف والافتقار الذاتي من إحسان الآخرين، ويشتهرون بالحكمة ومعرفتهم بالطب والشعر. أما في الصومال فتشير دولة الدراويش إلى جيش ومقاومة قادها السيد محمد عبد الله حسن ضد الاستعمار. وهناك أيضًا طوائف صوفية تعف بـ الدراويش مثل الدراويش المولوية الذين اشتهروا بالرقص والغناء.
- (33) وثيقة: منشور سلطاني رقم (7) لعام 1967م صادر عن السلطان القعيطي بتاريخ 28 ذو القعدة 1386هـ / 9 مارس 1967م، إن كثيرًا من الأمراض يحملها أفواج الدراويش، منها الحميات التي انتشرت في المكلا، وبالمقابل فإن إدارتي الصحة والهجرة لم تفعل شيئًا حيال ذلك. صحيفة الطليعة: عدد 137، الخميس 3 رمضان 1381هـ / 8 فبراير 1962م، ص1.
- (34) المصدر نفسه، نسخ هذا المنشور على رئيس الجمارك والموانع العام، قادة الوحدات العسكرية، مدير الهجرة والسياحة، نواب الألوية والقوام، رئيس الأطباء، الضابط التنفيذي بمجلس بلدي المكلا، جمعية أرباب العمل والعمال للمهن الحرة بالمكلا، جمعية مالي السيارات للنقل العام بالمكلا والشحر.
- (35) صحيفة الطليعة: عدد 139، الخميس 17 رمضان 1381هـ / 22 فبراير 1962م، ص1.
- (36) المملكة العربية السعودية: نظام الجوازات السفرية، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط3، 1368هـ، 1368هـ، ص 1.
- (37) خلف أحمد محمود أبو زيد جواز السفر في الحضارة الإسلامية، موقع نجلة حراء، 2021/3/3.
- (38) روبرت. س. جوتفريد: الموت الأسود، جائحة طبيعية وبشرية في عالم العصور الوسطى، ترجمة وتقديم: أبو أدهم كحيل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017م، ص17.
- (39) المرجع نفسه والصفحة نفسها؛ سوزان سكوت وكريستوفر دنكان: عودة الموت الأسود، مؤسسة هنداي، بدون رقم الطبعة، 2017م.
- (40) جريدة الحقيقة، 9 فبراير 2016م، جواز السفر... بارومتر القوة السياسية والاقتصادية للدول. (إلكترونية).
- (41) المرجع نفسه.
- (42) المرجع نفسه.
- (43) راينا بروير: قصة جواز السفر... أكثر من مجرد وثيقة حكومية لعبور الحدود، 2025/1/9.
- (44) المرجع نفسه.
- (45) وكالة الأنباء الخيرية، الثلاثاء 27 أيار (مايو) 2025م.
- (46) صحيفة الشرق الأوسط: الاثنين، 5 سبتمبر 2022م. إلكترونية.
- (47) دائرة الأحوال المدنية والجوازات الأردنية: مرهل تطور جواز السفر الأردني في مائة عام.
- (48) هو علم القياسات الحيوية للتحقق من هويتهم وتستخدم خصائص الجسم أو سلوكه كصفة رقمية للتعرف على الشخص.
- (49) ورقة مرور: ليسيه باسيه (من الفرنسية: laissez-passer) دعوه يمرّ اصطلاح دولي للإشارة إلى وثائق مرور لمن ليس لديهم جنسية محدّدة ولا يحملون جواز سفر، أو لمن لا يستطيع طلب جواز سفر من دولته. تصدرها الدولة التي يقيم فيها المسافر، أو دولة أخرى وافقت على مراعاته، كجواز سفر طارئ لفترة قصيرة، وأحيانًا تصدرها منظمات دولية وكثيرًا ما تكون للاستعمال باتجاه واحد. لكن عندما تصدر من منظمات دولية كالأمم المتحدة فتستكون لتتقالات موظفيها والعاملين فيها وتستعمل لمرات عدّة كجواز سفر وإن كان بمرتبعة رسمية أقلّ إذ إن بعض الدول لا تعترف كليًا ببطاقات ليسيه باسيه وتطلب الجواز الوطني للداخل. غالبًا ما تستعمل هذه الوثيقة في أوقات الحروب والنزاعات على الأراضي وتنتقلات الموظفين الدبلوماسيين في مناطق النزاعات أو المهامات الرسمية. مع ذلك، فهي لا توفر حصانة دبلوماسية لحاملها.
- (50) السلطان صالح بن غالب القعيطي: السير صالح بن غالب القعيطي (1310-1375هـ / 1884-1956م) سلطان السلطنة القعيطية بحضرموت، تولى الحكم 1936م بعد وفاة عمه السلطان عمر بن عوض القعيطي.
- (51) طارق نافع الحمداني، عبد الله سعيد الجعدي: مظان اليمن التاريخية في مجلة الرابطة العربية، دار الوفاق، ط1، 2012م، ص679.
- (52) لم يحصل الباحث حتى لحظة كتابة هذا البحث على تحديد السنة التي تم فيها تأسيس إدارة الهجرة والجوازات.
- (53) الجنسية: هي العلاقة القانونية، والتي تحدد انتماء الشخص إلى تلك الدولة، وتترتب عليها حقوق وواجبات متبادلة بينهما، تعرف أيضًا بأنها رابطة قانونية وسياسية تربط الفرد بالدولة، وتجعله جزءًا من

- سكانها، وتعني أن الفرد جزء من الشعب، وتتص المادة الخامسة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن (لكل شخص الحق في الجنسية)، "ولا يجوز تجريّد أي شخص من جنسيته تعسفًا أو حرمانه من الحق في تغيير جنسيته" مع اختلاف حقوق المواطنين وواجباتهم من دولة لأخرى.
- (54) المرجع نفسه والصفحة. لم يجد الباحث معلومات حول هذا الموضوع.
- (55) هو مجموعة من القوانين والأنظمة التي فرضتها بريطانيا على ميناء زنجبار لتنظيم حركة السفن والتجارة، وضبط النشاط الاقتصادي بما يخدم مصالحها الاستعمارية ويحد من نفوذ القوى الأخرى، مثل ألمانيا، وخاصة بعد معاهدة هليغولاند - زنجبار عام 1890م التي أعطت بريطانيا سلطات واسعة في المنطقة.
- (56) المرسوم الإداري المؤقت ينص على عدة أمور منها: إنشا حكومة زنجبار ككيان إداري مستقل، يعين حاكم زنجبار من قبل السلطان آل بوسعيد.
- (57) لم يتمكن الباحث من الحصول على مثل هذه الرخص حتى كتابة هذا البحث.
- (58) شهادة إثبات الجنسية: تصدر من مكتب الجوازات لكل مسافر إلى الخارج لا يرغب في حمل جواز سفر رسمي، أو أن الحكومة لا ترغب في إعطائه الجواز، والشهادة المذكورة تمكن الشخص من إثبات جنسيته والسفر بها إلى المحل المقصود (وثيقة: رسالة من سكرتارية الدولة القبطية بالمكلا إلى نواب الدولة وقوامها بالألوية، صادرة بتاريخ 4 نوفمبر 1948م). وتُعطى الشهادة لرعايا الدولة القبطية المقيمين في الخارج عند الرغبة في العودة إلى وطنهم. (وثيقة: أمر إداري رقم (2) لعام 1955م خاص بالجوازات ص2).
- (59) كوتر: دور الحضارم، مرجع سابق، ص 39.
- (60) الشيخ سعيد عبود حميد: رئيس الشচারية بزنجبار. عبد الله صالح حداد: رجال الشحر في شرق أفريقيا من خلال أدبهم الشعبي، دار حضرموت للدراسات والنشر، حضرموت، ط 1، 2006 م، ص102.
- (61) الداوات هي سفن تجارية تقليدية كانت تستخدم في المنطقة العربية والخليج العربي، إذ كانت تؤدي دورًا مهمًا في التجارة البحرية في المنطقة.
- (62) كوتر: دور الحضارم، مرجع سابق ص 39-40.
- (63) الاتفاق المقصود هو اتفاقية الشريط الساحلي بين كينيا وزنجبار وبريطانيا، التي وقعت في 8 أكتوبر 1963م قبيل استقلال كينيا في 12 ديسمبر 1963م. بموجب هذه الاتفاقية تنازلت سلطة زنجبار رسميًا عن سيادتها على الشريط الساحلي لكينيا، من دون تعويض مالي، ليصبح جزءًا من دولة كينيا، وبذلك أصبح سكان الشريط الساحلي رعايا كينيين. الذكاء الاصطناعي.
- (64) صحيفة الطليعة: عدد 298، الخميس 5 محرم 1385هـ/6 مايو 1965 م، ص2.
- (65) تمثلت هذه المخاوف في إرهاب المهاجرين العرب بصورة عامة، وخاصة بعد الثورة من اضطهاد سياسي وعرقي، أو من مصادرة الأملاك والإبعاد، وخاصة إذا كانت الحكومة الجديدة تنظر إلى حاملي هذه الجنسية أنهم غير موالين أو غير مرغوب فيهم.
- (66) من هذه السياسات الصومالية على سبيل المثال: الهوية القومية الصومالية مقابل الهوية العربية، التأكيد على العروبة قد يضعف المشروع القومي الصومالي.
- (67) صحيفة النهضة: عدد 108، 12 ربيع الثاني 1271هـ/ 10 يناير 1952م، ص1.
- (68) صحيفة الطليعة: عدد230، الخميس 3 شعبان 1383هـ/ 19ديسمبر 1963م، ص1.
- (69) تاريخ وثائق السفر و" جواز سفر ناسن" تعود فكرة وثائق سفر اللاجئين إلى فريد جوف نانسن، والذي تم تعيينه مفوضًا ساميًا لشؤون اللاجئين في عصبة الأمم في عام 1921م، وقد رُوِّج لفكرة وجود وثائق السفر للاجئين، ومنذ عام 1922م أصدرت عصبة الأمم النسخة الأولى من "جواز سفر نانسن".
- (70) حضرموت والمهجر، ص 225.
- (71) كان أحمد محمد العطاس قد غادر إلى الحجاز بغرض حل مشكلة الحضارم الذين لا يحملون جوازات سفر قانونية، والتي أدت إلى بعض التوتر بين الحضارم وموظفي القنصلية البريطانية. صحيفة النهضة: عدد 276، الخميس، 2 بيع الثاني 1375 هـ/ 17 نوفمبر 1955م، ص11.
- (72) صحيفة الطليعة: عدد233، الخميس 14 شعبان 1383هـ/ 9 يناير 1964م، ص4. لا تربطه صلة قرابة مباشرة مع عيسى مسلم بعلا. حضرموت والمهجر، ص244.
- (73) حضرموت والمهجر، ص 225-226.
- (74) الرابطة الحضرمية لشرق أفريقيا: هي منظمة تأسست في مدينة ممباسا بكينيا في مارس عام 1963م، بهدف جمع جهود الجالية الحضرمية وتنسيقها في شرق أفريقيا. تأتي هذه الرابطة ضمن نشاطات الجاليات اليمنية في دول شرق أفريقيا التي تشكلت نتيجة لهجرات حضرمية طويلة الأمد تمتد إلى قرون، وتمثل منظمة اجتماعية وثقافية تعمل على دعم التواصل بين الحضارم في شرق أفريقيا، والحفاظ على هويتهم الثقافية، وأدت دورًا فاعلاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضمن المجتمعات التي استقروا بها.
- (75) صحيفة الطليعة: عدد288، الخميس 16 شوال 1384هـ/ 18 فبراير 1965م، ص8.
- (76) حضرموت والمهجر، مرجع سابق، ص 226
- (77) صحيفة الطليعة: عدد238، الخميس 26 شوال 1385هـ/ 17 فبراير 1966م، ص1.
- (78) صحيفة الطليعة: عدد356، الأربعاء 29 يونيو 1966م، ص 5.
- (79) حضرموت والمهجر، مرجع سابق، ص 226.
- (80) المرجع نفسه، ص227.
- (81) المرجع نفسه والصفحة.
- (82) إن ازواج الجنسية مسموح به من خلال قانون الجنسية

- البريطاني 1948م. (الدليل الشامل لقانون الجنسية البريطانية لعام 1948م، 2 يوليو 2025، أن مورييس (نت).)
- (83) في حين أن المجتمع الإندونيسي الذي تقبل انتماءهم إليه لم يطلب منهم التخلي عن الأصل العربي؛ إذ أطلق عليهم العرب أو من نسل العرب. (المجلة الإندونيسية للدراسات الإسلامية، المجلد 22، عدد3، 2015 م، ص490-491.)
- هذا الوضع يتنافى مع وضع المهاجرين الحضارم في إندونيسيا؛ إذ أصبح الانتماء الوطني إلى حضرموت يمثل مشكلة لهم مع الآخرين أي مع المهاجرين من الجاليات العربية الأخرى ومع المجتمع الإندونيسي الذي تقبلهم ومنحهم أفضلية بفضل عربيتهم وليس حضرميتهم، مما ترتب عليه ظهور مشكلة لهم مع أبنائهم المولودين في إندونيسيا الذين وجدوا أنفسهم تحت ضغوط تفرض عليهم الانتماء إلى وطن لا يعرفونه ولم يعيشوا فيه ولا يستطيعون العودة إليه، فأعلنوا تخليهم عن الانتماء الوطني إلى حضرموت بلاد الآباء والأجداد، وأعلنوا في الرابع من شهر أكتوبر 1934م الانتماء الوطني إلى إندونيسيا البلاد التي ولدوا فيها وعاشوا على أرضها. (المجلة الإندونيسية للدراسات الإسلامية، المجلد 22، عدد3، 2015 م، ص526)
- (84) حضرموت والمهجر، ص228.
- (85) المرجع نفسه، ص229.
- (86) لم يتمكن الباحث من الحصول على مثل هذه الرخص حتى لحظة كتابة هذا البحث.
- (87) وثيقة: الدولة القعيطية سكرتير الدولة بالنيابة داود عز الدين. صادرة بتاريخ 6/7/1939م.
- (88) وثيقة: رسالة إلى النواب وقوام الدولة القعيطية صادرة بتاريخ 1 ذي الحجة 1358هـ/ 11 يناير 1940م.
- (89) انتقلت العاصمة من الشحر إلى المكلا في عهد السلطان غالب بن عوض القعيطي (الأول 1910-1922م). (محمد سعيد عبد الله بن علي الحاج: عمر بن عوض القعيطي 1922-1936م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط 1، 2014م، ص123).
- (90) وثيقة: الدولة القعيطية - المكلا، إلى نواب الدولة وقوامها، صادر بتاريخ 1 ذو الحجة 1358هـ/ 11 يناير 1940م.
- (91) وثيقة: الدولة القعيطية - المكلا إلى نواب الدولة وقوامها، في ١٤ محرم سنة 1359هـ/ 22 فبراير 1940م.
- (92) العربية (نت)، طه عبد الناصر رمضان كيف ظهر جواز السفر وتحول إلى وثيقة رسمية، 1 أغسطس 2018م.
- (93) رايانا بروير: قصة جواز السفر... أكثر من مجرد وثيقة حكومية لعبور الحدود، 9/1/2025. <https://p.dw.com/4oreP>
- (94) لم يتمكن الباحث من الحصول على قانون جوازات السفر رقم (2) لسنة 1358هـ/1939م، واستعان بالأمر الإداري رقم (18) لعام 1952م، والأمر الإداري رقم (2) لعام 1955م.
- (95) أعلنت إدارة الهجرة والجوازات، أنه تقرر على طالبي الجوازات القانونية دفع رسوم إضافية مقدارها عشرة شلنات على كل جواز، إضافة إلى الرسوم السابقة، وهذه الرسوم تدفع إلى إدارة الهجرة والجوازات مع
- كل الرسوم السابقة. وثيقة: عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 27 جمادى الثاني 1376هـ/ 28 يناير 1957م.
- (96) وثيقة: إعلان رسمي رقم (9) من سكرتير الدولة القعيطية سيف بن علي اليعولي. عدلت رسوم شهادات إثبات الشخصية من خمس روبيات إلى روبيتين ابتداء من 15 يونيو 1947م.
- (97) وثيقة: من سكرتارية الدولة القعيطية، إلى النواب والقوام/ صادرة بتاريخ 3 يناير 1949م. رسوم الجواز تدفع في المكلا.
- (98) تؤكد الوثيقة أن على الضامن وورثته يكونون ملزمين في أي وقت كان عليه دفع مصاريف عودة حامل الجواز، في حال عجز حامل الجواز المسافر عن دفع مصاريف عودته إلى حضرموت.
- (99) وثيقة: من سكرتارية الدولة القعيطية، إلى النواب والقوام/ صادرة بتاريخ 3 يناير 1949م. شهادة اللياقة ليس عليها رسوم. (مرجع سابق).
- (100) وثيقة: بيان من سكرتارية الدولة القعيطية إلى النواب والقوام، صادرة في 4 نوفمبر 1948م.
- (101) لكل نوع من الجوازات إجراءات تمكن من حياته.
- (102) مع ملاحظة الاختلاف بين أهمية شهادات إثبات الجنسية والأمر البيان الصادر في عام 1948م والأمر الإداري لعام 1955م.
- (103) وثيقة: أمر إداري عن سكرتارية الدولة القعيطية، رقم (2) لعام 1955، ص3.
- (104) وثيقة: إلى قوام المقاطعات بلواء المكلا بتاريخ 6 / 10 / 1964م/ 30/5/1384هـ.
- (105) وثيقة: إدارة المالية بالمكلا إلى نواب الألوية القعيطية وقوامها، صادرة في 27 جمادى الأولى عام 1384هـ/ 3 أكتوبر 1964م. وهي تأكيد من المحاسب المالي باللواء أو المقاطعة تضمن ما للدولة من حق لدى الأشخاص الطالبيين للجواز.
- (106) وثيقة: أمر من سكرتارية المكلا إلى مدير الهجرة والجوازات، صادر بتاريخ 28 جمادى أول 1384هـ/ 4 أكتوبر 1964م.
- (107) وثيقة: سكرتارية المكلا إلى مدير الهجرة والسياحة والإعلام، صادر بتاريخ 19 ذو الحجة 1384هـ/ 21 أبريل 1965م.
- (108) وثيقة: منشور إداري رقم (5) لعام 1965م صادر عن سكرتارية الدولة القعيطية - المكلا، بتاريخ 2/3/1385هـ/ 3 / 6/ 1965م.
- (109) وثيقة: رسالة من سكرتارية المكلا - اللجنة الشعبية العليا للجنة القومية-إلى مدير الهجرة والسياحة بالنيابة في 11 أكتوبر 1967م.
- (110) وثيقة: قرار اللجنة الشعبية العليا للجنة القومية -المكلا/ حضرموت، بإلغاء قسم السياحة بإدارة الهجرة والجوازات، صادر في 10 أكتوبر 1967م.

المصادر والمراجع:

- 1- وثيقة: الدولة القعيطية سكرتير الدولة بالنيابة داود عز الدين. صادرة بتاريخ 6/7/1939م.

- 2- وثيقة: رسالة إلى النواب وقوام الدولة القعيطية صادرة بتاريخ 1 ذي الحجة 1358هـ / 11 يناير 1940م.
- 3- وثيقة: الدولة القعيطية بالمكلا إلى نواب وقوام الدولة في ١٤ محرم سنة 1359هـ / 22 فبراير 1940م.
- 4- وثيقة: رسالة من سكرتارية الدولة القعيطية بالمكلا إلى نواب وقوام الدولة بالألوية، صادرة بتاريخ 4 نوفمبر 1948م.
- 5- وثيقة: بيان من سكرتارية الدولة القعيطية إلى النواب والقوام، صادرة في 4 نوفمبر 1948م.
- 6- وثيقة: من سكرتارية الدولة القعيطية، إلى النواب والقوام / صادرة بتاريخ 3 يناير 1949م. رسوم الجواز تدفع في المكلا.
- 7- وثيقة: أمر إداري رقم (18) لعام 1952م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية في 4 ديسمبر 1952م.
- 8- وثيقة: أمر إداري رقم (2) لعام 1955م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية عام 1955.
- 9- وثيقة: عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 27 جماد الثاني 1376هـ / 28 يناير 1957م.
- 10- وثيقة: إدارة المالية بالمكلا إلى نواب وقوام الألوية القعيطية، صادرة في 27 جمادى الأولى عام 1384هـ / 3 أكتوبر 1964م.
- 11- وثيقة: إلى قوام المقاطعات بلواء المكلا بتاريخ 6 / 10 / 1964م / 5/30/ 1384هـ.
- 12- وثيقة: سكرتارية المكلا إلى مدير الهجرة والسياحة والأعلام، صادر بتاريخ 19 ذو الحجة 1384هـ / 21 أبريل 1965م.
- 13- وثيقة: منشور إداري رقم (5) لعام 1965م صادر عن سكرتارية الدولة القعيطية -المكلا، بتاريخ 2/3 / 1385هـ / 3 / 6 / 1965م.
- 14- وثيقة: منشور سلطاني رقم (7) لعام 1967م صادر عن السلطان القعيطي بتاريخ 28 ذو القعدة 1386هـ / 9 مارس 1967م.
- 15- وثيقة: رسالة من سكرتارية المكلا -اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية- إلى مدير الهجرة والسياحة بالنيابة في 11 أكتوبر 1967م.
- 16- وثيقة: قرار اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية -المكلا/ حضرموت، بإلغاء قسم السياحة بإدارة الهجرة والجوازات، صادر في 10 أكتوبر 1967م.
- 17- وثيقة: إعلان رسمي رقم (9) من سكرتير الدولة القعيطية سيف بن علي النواعلي.
- 18- إبراهيم عبد العزيز شيجا: أصول الإدارة العامة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004.
- 19- خلف أحمد محمود أبو زيد جواز السفر في الحضارة الإسلامية، موقع نجلة حراء، 2021/3/3.
- 20- دائرة الأحوال المدنية والجوازات الأردنية: مرحل تطور جواز السفر الأردني في مائة عام.
- 21- دلال ملحق إستراتيجية: التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط13، 2014م.
- 22- الدليل الشامل لقانون الجنسية البريطانية لعام 1948م، 2 يوليو 2025، آن موريس (نت)).
- 23- رابح طيبي: الهجرة غير الشرعية (الحرق) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال-جامعة الجزائر 2007م.
- 24- روبرت. س. جوتريد: الموت الأسود، جائحة طبيعية وبشرية في عالم العصور الوسطى، ترجمة وتقديم: أبو أدهم كحيل، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2017م.
- 25- سحر عبد الله الحملي الإصلاح الإداري، مفهومه... وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة) المجلة العلمية لقطاع التجارة، جامعة الأزهر، العدد العاشر، يناير 2013م.
- 26- سوزان سكوت وكريستوفر دنكان: عودة الموت الأسود، مؤسسة هنداي، بدون رقم الطبعة، 2017م.
- 27- شمس الدين الوكيل: الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب، منشأة المعارف، ط 3، 1968م.
- 28- صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر: كلام عن المكلا وأهلها، مطبعة وحدين الحديثة للأوفست، ط 1، 1444هـ/2023م.
- 29- طارق نافع الحمداني، عبد الله سعيد الجعدي: مظان اليمن التاريخية في مجلة الرابطة العربية، دار الوفاق، ط1، 2012م.
- 30- عبد العزيز بن صلاح القعيطي: إحلال السلام في حضرموت، دار النشر العربية المحدودة -لندن، ط1، 2009م.
- 31- عبد الله صالح حداد: رجال الشجر في شرق أفريقيا من خلال أدبهم الشعبي، دار حضرموت للدراسات والنشر، حضرموت، ط 1، 2006 م.
- 32- العربية (نت)، طه عبد الناصر رمضان كيف ظهر جواز السفر وتحول إلى وثيقة رسمية، 1 أغسطس 2018م.
- 33- علي الشريف: الإدارة العامة: مدخل الأنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991م.
- 34- كوثر بنت محمد بن خلفان السعدي: دور الحضارم في شرق أفريقيا في ظل الدولة البوسعيدية، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس بن سعيد، سلطنة عمان، 2008م.
- 35- مجموعة من المؤلفين: الإدارة العامة، المفاهيم -الوظائف- الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، بدون رقم وتاريخ الطبعة.
- 36- محمد سعيد عبد الله بن علي الحاج: عمر بن عوض القعيطي 1922-1936م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط 1، 2014م.
- 37- محمد عمارة: الإسلام والأقليات الماضي.. الحاضر.. والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، 2003.
- 38- المملكة العربية السعودية: نظام الجوازات السفرية، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط3، 1368هـ، 1368هـ.
- 39- نويل بريهوتي: حضرموت والمهجر-السياسة اليمنية والهوية والهجرة، ترجمة بشير العيسوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بدون رقم الطبعة، الرياض، 1440هـ.
- 40- صحيفة الرائد: عدد 123، الاثنين 1 محرم 1382هـ / 3 يونيو 1963م.
- 41- صحيفة الرائد: عدد 129، الاثنين 24 صفر 1382هـ / 15

- يوليو 1963م. 53- صحيفة الطليعة: عدد 273، الخميس 23 جماد ثاني 1384هـ/ 29 أكتوبر 1964م.
- 42- صحيفة الطليعة: عدد 18، الخميس 28 ربيع أول 1379هـ/ 1 أكتوبر 1959م.
- 43- صحيفة الطليعة: العدد 27، الخميس 3 جماد ثاني 1379هـ/ 3 ديسمبر 1959م.
- 44- الطليعة: عدد 32، 8 رجب 1379هـ/ 7 يناير 1960م.
- 45- صحيفة الطليعة: عدد 33، الخميس 15 رجب 1379هـ/ 14 يناير 1960م.
- 46- صحيفة النهضة: عدد 108، 12 ربيع ثاني 1271هـ/ 10 يناير 1952م.
- 47- صحيفة الطليعة: عدد 136، الخميس 26 شعبان 1381هـ/ 1 فبراير 1962م.
- 48- صحيفة الطليعة: عدد 137، الخميس 3 رمضان 1381هـ/ 8 فبراير 1962م.
- 49- صحيفة الطليعة: عدد 139، الخميس 17 رمضان 1381هـ/ 22 فبراير 1962م.
- 50- صحيفة الطليعة، عدد 203، الخميس 21 محرم 1383هـ/ 1963م.
- 51- صحيفة الطليعة: عدد 230، الخميس 3 شعبان 1383هـ/ 19 ديسمبر 1963م.
- 52- صحيفة الطليعة: عدد 238، الخميس 26 شوال 1385هـ/ 17 فبراير 1966م.
- 53- صحيفة الطليعة: عدد 273، الخميس 23 جماد ثاني 1384هـ/ 29 أكتوبر 1964م.
- 54- صحيفة الطليعة: عدد 274، الخميس 1 رجب 1384هـ/ 5 نوفمبر 1964م، ص 2. إعلان صادر عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 19 جماد ثاني/ 25 أكتوبر 1964م
- 55- صحيفة الطليعة: عدد 288، الخميس 16 شوال 1384هـ/ 18 فبراير 1965م.
- 56- صحيفة الطليعة: عدد 291، الخميس 8 ذو القعدة 1384هـ/ 11 مارس 1965م
- 57- صحيفة الطليعة: عدد 298، الخميس 5 محرم 1385هـ/ 6 مايو 1965م.
- 58- صحيفة الطليعة: عدد 356، الأربعاء 29 يونيو 1966م.
- 59- صحيفة النهضة: عدد 276، الخميس، 2 بيع الثاني 1375هـ/ 17 نوفمبر 1955م.
- 60- جريدة الحقيقة، 9 فبراير، جواز السفر... بارومتر القوة السياسية والاقتصادية للدول. (إلكترونية)
- 61- المجلة الإندونيسية للدراسات الإسلامية، المجلد 22، عدد 3، 2015م.
- 62- الذكاء الاصطناعي.
- 63- رايانا بروير: قصة جواز السفر... أكثر من مجرد وثيقة حكومية لعبور الحدود، 9/ 2025/1/4oreP. <https://p.dw.com/4oreP>
- 64- صحيفة الشرق الأوسط: الاثنين، 5 سبتمبر 2022م. إلكترونية
- 65- وكالة الأنباء الخيرية، الثلاثاء 27 أيار (مايو) 2025م

Administrative Development in Mukalla City, 1920–1967 CE (The Administration of Immigration and Passports: A Case Study)

Adel Saleh Abdullah Al-Yamani

Abstract

Comparing the Migration and Passports Department to other Emirates of the occupied South of Yemen, Hadhramout was in a relatively more favorable position, as it possessed comparatively advanced administrative structures. Nevertheless, the administrative system remained modest and did not evolve into a fully institutionalized framework. British policy in South Yemen underwent substantial transformations, particularly in the administrative sphere. In late 1935, the British government thought of transferring the administration of Aden and the Protectorates from the Government of British India to the Colonial Office in London. Following this transition, Harold Ingrams was appointed as Political Resident in the Eastern Protectorate, including Hadhramout, from 1937 to 1944. Through a series of advisory agreements with the Qu'aiti Sultanate, he succeeded in introducing a set of political and economic reforms that had a lasting influence on Hadhramout. This study examines the trajectory of administrative reform in Mukalla, the capital of the Qu'aiti Sultanate and the primary center from which political, economic, social, and cultural transformations radiated across the Sultanate. Specifically, it provides a documentary analysis of the administrative evolution of Migration and Passports Department, focusing on the following themes:

- The conceptual framework of administrative reform.
- The notion of Hadhrami migration.
- The rationale for issuing passports and their linkage with East Africa.
- The historical stages in the development of travel documents in Hadhramout.

Keywords: Hadhramout, Mukalla, administrative reform, migration, passports, East Africa